

أكد الدكتور محمود شريف بسيوني، رئيس اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، أن أحداث فبراير ومارس في البحرين حظيت بتأييد إعلامي إيراني واسع وأن حكومة البحرين ليست حكومة بطش وقتل، ولم تقم بأفعال مثلما حدث في بلدان عربية أخرى، مشيراً أنه لا يوجد فيها ما يدعو إلى قيام ثورة شعبية.

وأشار بسيوني إلى أن رد الفعل الأمني في اليونان وبريطانيا وفرنسا تجاه الاحتجاجات التي مرت بها تلك البلدان كان أكثر بكثير مما حدث من قبل الحكومة البحرينية.

وقال بسيوني في حديثه لقناة العربية، اليوم الأربعاء، إنه "ربما تكون بعض أطراف المعارضة في البحرين حصلت على تمويل إيراني لكن اعتقد أنه من الصعوبة إثبات كيف يصل التمويل إلى بعض الأشخاص، مضيفاً أن الحكومة البحرينية لم تقدم لنا دليلاً كافياً على ذلك وربما يعود ذلك لأسباب أمنية.

ونفى بسيوني أن قوات درع الجزيرة شاركت في قمع الاحتجاجات وقال إنها لم تقترب من الدوار ولم تقترب من أي مكان تحدث فيه اشتباكات بل كانت تتمركز في مواقع عسكرية خارج المنامة ولم تقم بأي فعل يعتبر مخالفاً لحق أي إنسان.

مؤكداً أن لجنته لم تتعرض لأي ضغوط حكومية بشأن إعداد التقرير، وجدد وصف اللجنة بأنها تاريخية لم تحدث في تاريخ العالم العربي أو الإسلامي أو العالم أجمع، بل منحتنا الحكومة البحرينية كافة الصلاحيات، وكنا ندخل السجون والمستشفيات في أي وقت حتى في الليل ونقابل الجميع ونحصل منهم على الأدلة والمعلومات التي نريد".

وكشف بسيوني أن ميزانية اللجنة لم تتجاوز مليوناً و300 ألف دولار، وأنها أقل ميزانية في تاريخ لجان الأمم المتحدة، موضحاً أن بعض الجماعات التي كانت تتظاهر في الميدان أو في الجامعة، كانت تتهجم وتعتدى على البعض لمجرد أنهم من أهل السنة، مشيراً إلى أن من قتلوا الآسيويين الأربعة هم من الشيعة.

وفي نهاية اللقاء أكد بسيوني أنه أصبح يعرف المسألة البحرينية عن كثب وأنه "ليس هناك في البحرين ما يدعو لثورة".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 24/11/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : [www.mohammedfarag.com](http://www.mohammedfarag.com)